# damascus university logoجامعة دمشق

# كلية الاقتصاد

# ماجستير إدارة الأعمال

# مادة الإدارة المالية

# حلقة بحث

# بعنوان

# إدارة المخاطر المصرفيّة

# Bank Risk Management

# إعداد

# *الطالبة: لَيْلى محمد وليد بدران*

# إشراف

# *الدكتور: محمد الحسين*

# 2009 ـ 2008

**الإهداء**

**\* هذا من فضل ربي \***

إلى من ليس في حاجة لقراءة مثل هذا ....

إلى من يبقى عمله سنديانة شامخة عبر العصور والأزمان.....

إلى الأسوة الحسنة ..

سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

إلى واحتي اليقين التي ترويني وتظللني دوما – إلى عائلتي الصغيرة

والدي ,والدتي , وأخي

إلى من ساعدني وساندني ولو بحرف أو نظرة أمل ...

صديقاتي وزملاء عمل وزملاء دراسة وعابري سبيل...

فما أكثر من يتركون بصماتهم فينا ونترك بصماتنا فيهم

ثمّ تحكمنا الظروف فنرحل ...أو يرحلون

أقدّرهم جميعاً وأذكرهم وأحفظ

صنائعهم على مرّ سنوات حياتي

أقدّركم جميعاً

إلى الوطن ...وطني الحبيب ...الذي لن يكون مجرد فكرة في الذهن...

إلى وطني المبارك ...هذه المرة و في كلّ مرّة ...

*لَيْلى*

*دمشق 17\ 06\2009*

# *مخطط البحث*

*الإهداء*

المقدمة: المخاطر في ظل الاقتصاد الحديث

الفصل الأول: «نظرات في المفاهيم»

القطاع المالي و المخاطر

الفصل الثاني: المخاطر التي تتعرض لها البنوك

الفصل الثالث: عملية إدارة المخاطر المصرفية

* الفلسفة التي تتبناها إدارة المخاطر
* أهداف إدارة المخاطر
* أهم اختصاصات إدارة المخاطر
* أولويات إدارة المخاطر
* خطوات إدارة المخاطر

الفصل الرابع: لمحة عن اتفاقية بازل I وII

الخاتمة: رأي.

ملحق : قرارات وتعليمات الرقابة المصرفية – مصرف سورية المركزي

قائمة المراجع

# المقدمة: المخاطر في ظلّ الاقتصاد الحديث[[1]](#footnote-2)

تتركز مشكل القطاع المالي ـ مصارف وتأمين وأوراق مالية ـ بشكل خاص حول «إدارة المخاطر».

فهذا القطاع يواجه أكثر من غيره مشكلة مخاطر المستقبل، ولذلك يقع على عاتقه تطوير الأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة.

ولم يحدث أبداً على مرّ العصور أن غابت المخاطر عن المجتمع الإنساني، ولكن الجديد في الأمر هو ازدياد حدّة هذه المخاطر في العصور الحديثة فضلاً عن أنها باتت أكثر وضوحاً في القطاع المالي من غيره من القطاعات.

ويمكن إرجاع ازدياد المخاطر بهذا الشكل إلى أمرين يرتبطان بطبيعة الاقتصاد الحديث وهما:

الأمر الأول:زيادة معدّلات التغيير في الحياة الاقتصادية وهو الأمر الذي يمكن التعبير عنه باستعادة جملة شومبيتر الشهيرة التي وصف بها الاقتصاد على انه «الهدم الخلاّق»، فالقانون الثابت في الاقتصاد هو التغيير، والمفاجآت لم تعد تأتي فقط من خارج الاقتصاد، كالأزمات والكوارث الطبيعية، بل أصبح الاقتصاد بذاته صانعاً للأزمات والتوترات مع كل جديد في أي ميدان، وبذلك أصبح الاقتصاد متجدداً كل يوم، ولكن الجديد لا يأتي للإضافة فقط إلى ما هو قائم، بل غالباً ما يأتي لمزاحمته وحتى طرده كليّاً من التداول، ولذلك أصبح من البديهي توقّع أنواع جديدة من المخاطر التي يمكن التعرض لها والبحث بالتالي عن أساليب ووسائل لتوقّي وتخفيف هذه المخاطر.

ومن هنا ظهر مفهوم القرار الاقتصادي و«الاختيار»، فلم يعد المُنتِج «Producer» يعتمد على التقاليد الموروثة في قراراته، وإنما بات لزاماً عليه القيام بـ «الحساب» وتوقّع المكاسب والخسائر في ظل مختلف الاحتمالات!

الأمر الثاني: هو زيادة معدلات الترابط والتداخل بين مختلف قطاعات الاقتصاد، مع زيادة مظاهر العولمة، وصل التشابك والتداخل بين مختلف أجزاء الاقتصاد العالمي درجة لم تعرفها البشرية من قبل.

فالمنتِج لم يعد يواجه مخاطر قطاعه فقط وإنما أصبح مهدداً بالعدوى من أي مشكلة أو أزمة تقع في مكان ما من العالم.

وهذا ما يبرر قولنا بازدياد حدة المخاطر بالنسبة للاقتصاد الحديث، وأكبر دليل على ذلك ما يطالعنا به المشهد الاقتصادي العالمي هذه الفترة من انعكاسات أزمة في الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالم بأسره.

# الفصل الأوّل: نظرات في المفاهيم[[2]](#footnote-3)

# «القطاع المالي والمخاطر»

لعلنا لا نغالي إذ نقول أن القطاع المالي هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعرّضاً للمخاطر وبالتالي تعاملاً معها.

والحجّة التي نستند عليها في تبرير صحّة هذا الغرض، هو أن المنتج في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد وإن كان يواجه حقاً عدداً من المخاطر، إلا أن هذه المخاطر تنحصر في قطاع محدود، فكل منتج يتأثر فعلاً بما يحدث في الاقتصاد بصفة عامة إلا أن التأثير الأكبر يبقى محصوراً في ظروف عرض وطلب القطاع الذي يتخصص فيه لذا فإن تعامله مع المخاطر محصور في ظروف العرض والطلب للسلعة أو الخدمة التي يقدمها.

أما مشروعات القطاع المالي فهي تتعامل أساساً مع الأصول المالية التي تنبسط على معظم القطاعات الإنتاجية دون تفرقة، وهذا يعني التعامل مع الاقتصاد في مجمله وبما يحويه من مخاطر بالنسبة لكافة قطاعاته وكذلك لتعاملاته مع القطاع الخارجي.

لذلك يمكن القول أن القضية الأساسية في إدارة القطاع المالي بشكل عام هي قضية «إدارة مخاطر».

والتخصص الرئيسي وربما الوحيد المطلوب لإدارة القطاع المالي هو كيفية التعامل مع المخاطر في تنوعها.

ولعله من المنطقي وقبل الإبحار في هذا الموضوع المترامي الشواطئ، أن نعدّ العدّة التي تعيننا وتجعل مهمة المراكب مسيرة الغوص في التفاصيل، وخير ما نتزوّد به في هذا المقام هو نظرات خاطفة على بعض المفاهيم.

# الخطر وإدارة المخاطر:[[3]](#footnote-4)

هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر، ولعل من أفضلها أن المخاطر تعرّف على أنها: «التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة» وهذا التعريف يعتبر تعريفاً واسعاً (broad) وكل ما يهمنا فيه هو إدارة المخاطر حيث أنها تعني: «جميع القرارات والإجراءات التي يمكن أن تؤثر على تغير القيمة السوقية للمؤسسة الماليّة».

ووجهة النظر هذه تعتبر متسقة مع وجهة النظر التي تقول بأن إرادة المخاطر هي: «العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة بين عائد المخاطر وتكلفتها» وبالتالي فإن وجهة النظر هذه ترى بأن إدارة المخاطر هي «العمل على تقليل أن تصغير «Minimizing المستوى المطلق للمخاطر».

والجديد بالملاحظة، أنه في جميع التعاريف التي تطالعنا بها غالبية المراجع لمفهوم إدارة المخاطر والتي أوردنا جانباً يسيراً منها، نجد أنها لا تتضمن أبداً ما يفيد أن إدارة المخاطر معنيّة باستئصال المخاطر، فلابدّ مما ليس منه بدّ، وإنما إدارة المخاطر معينة بالدرجة الأولى، يجعل المؤسسة المالية أياً كانت طبيعة نشاطها، تتبني سياسية مبنيّة على مبادئ من أهمها:

* فهم المخاطر وإدارتها بشكل فعّال.
* عدم تجنبها بل تجنب تركزها.
* تجنبها في حال: 🟉 عدم القدرة على تحملها.

🟉 أو زيادة تكلفة إدارتها عن عوائدها.

(الأرباح المتوقعة في حال تحملها).

هذا مع الإشارة إلا أن العلاقة بين المخاطر ومستوى العائد هي علاقة طردية.

# الفصل الثاني: المخاطر التي تتعرض لها البنوك[[4]](#footnote-5)

مما لا يخفى على أحد أن قطاع البنوك تحيل مكاناً متميزاً داخل القطاع المالي، فالبنوك من أقدم المؤسسات المالية وأكثرها انتشاراً، فضلاً عن صلتها المباشرة بنظم المدفوعات، وبالتالي بحركة النقود في الدولة والتي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي، وهذا ما يجعل البنوك من أكثر المؤسسات المالية تعرضاً للمخاطر، نظراً لأنها لا تتعامل مع قطاع بعينه وإنما تتعامل أصلاً مع النقود إقراضاً واقتراضاً، وبهذا فهي تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات مما يستوجب الإحاطة بظروف المقترض الشخصية وكذلك ظروف ومخاطر القطاع ولأن النقود كقوة شرائية عامّة لا تتأثر بأوضاع الاقتصاد المحلي العالمي فإن المخاطر التي تتعرض لها البنوك ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد في مجموعه محلياً وعالمياً.

ولذلك لم يعد النشاط المصرفي يعمل على تلافي المخاطر، بل أصبح لزاماً عليه أن يتعامل معها، وهكذا بات هذا النشاط في الآونة الأخيرة يعرف توجه عام بأنّه «فنّ التعامل مع المخاطر وليس تجنبها».

فيعبر عن ذلك:

«Banking industry is the art of Dealing with Risks not Avoiding Them»[[5]](#footnote-6)

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن «كيف يمكن اكتساب أو إتقان هذا الفنّ؟».

سؤال كبير بجواب متشعب، وأوّل الجواب نبدؤه بتوجيه شيء من الضوء على المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

# أنواع المخاطر المصرفيّة:

يعرض الشكل التالي أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، والتي تقسم طبقاً للتصنيف الكلاسيكي إلى أربعة أنواع رئيسية هي:

1 ـ المخاطر المالية.

2 ـ مخاطر التشغيل.

3 ـ مخاطر الأعمال.

4 ـ مخاطر الأحداث.

وهي مفصلة كما يوضحها مخطط (الشكل..... 6).

# المخاطر التي تتعرض لها البنوك

مخاطر الأحداث

مخاطر الأعمال

مخاطرالتشغيل

المخاطر المالية

مخاطر السياسة

مخاطر خارجية أخرى

مخاطر أزمات البنوك

مخاطر ذات العلاقة

الأنظمة الداخلية ومخاطر التشغيل

مخاطر الدولة

مخاطر العملات

مخاطر السوق

مخاطر سعر الفائدة

مخاطر السيولة

مخاطر الائتمان

ملائمة رأس المال

هيكل قائمة الدخل

مخاطر السياسات

التبعية المالية

سوء الإدارة

المخاطر القانونية

الهيكل الميزانية

مخاطر التكنولوجيا

مخاطر استراتيجية الأعمال

وعلى الرغم من أهمية كل نوع من أنواع المخاطر المشار إليها شائعاً والتي يجب أن تكون محط اهتمام الإدارات العليا في البنوك فإننا سنركز في هذا البحث على الأنواع الرئيسية منها:

ـ مخاطر الائتمان.

ـ مخاطر السوق.

ـ مخاطر التشغيل.

ـ مخاطر السيولة.

ـ مخاطر أخرى.

# أولاً ـ مخاطر الائتمان «Credit Risk»[[6]](#footnote-7)

لا تزال مخطر الائتمان تتصدر قائمة الأهمية بالنسبة للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، على الرغم من استحواذ المخاطر المصرفية الأخرى كمخاطر السوق ومخاطر التشغيل على نسبة أكبر من إجمالي المخاطر التي تتعرض لها البنوك منذ النصف الثاني من التسعينات.

وتشير الدراسات الخاصة بالأزمات المصرفية في مختلف الدول أن معظم هذه الأزمات كانت بسبب تعثر الائتمان، والجدير بالذكر أن (131) دولة كانت من أزمات مصرفية مختلفة من حيث الحدّة خلال الفترة (1975 ـ 2000) وكان تعثر الائتمان هو أهم أسبابها.

# التعريف:[[7]](#footnote-8)

ـ الائتمان مفهوم يعيه معظم رجال الأعمال على الرغم من صعوبة تعريفه، إذ انه يجمع بين المنح من قبل (الدائن) والأخذ من قبل (المدين) ويمكن القول أنه يمثل «يبلغ من المال واجب الأداء مستقبلاً، مقابل منافع تم استلامها قبل ذلك كالسلع المشتراة أو القروض التي تم الحصول عليها».

ـ المخاطرة الائتمانية: هي الخسائر المحتملة بنتيجة رفض عملاء الائتمان للسداد أو عدم قدرتها على سداد الدين بالكامل وفي الوقت المحدد.

وتعتبر المخاطرة الائتمانية أحد أشكال مخاطرة الطرف الآخر لأنها تنجم عن إخلال أحد طرفي الاتفاق بما ترتب عليه بموجب العقد بينهما.

# الأسباب:

1 ـ عوامل خارجية: تتعلق بـ:

ـ التغيرات الاقتصادية نحو الركود أو الكساد.

ـ انهيار غير متوقع في أسواق المال.

2 ـ عوامل داخلية تخص البنك ويأتي على رأسها:

ـ ضعف إدارة الائتمان.

ـ عدم كفاية جهاز التسليف لعدم الخبرة أو عدم التدريب الكافي.

ـ عدم توافر سياسات رشيدة لمنح الائتمان أو متابعته.

ـ عدم الاستعلام الجيد عن العميل.

ـ عدم متابعة القرض.

3 ـ عوامل تتعلق بالعميل مثل:

ـ عدم و جود إدارة جيدة لمشروعه.

ـ استخدام القرض في غير الغرض المخصص له.

# الخسائر الناجمة:

1 ـ الخسائر المحاسبية المباشرة Direct Accounting Losses

2 ـ تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost.

3 ـ تكاليف المعاملات.

4 ـ المصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر.

ثانياً ـ مخاطر السوق Market Risk

أدى انخراط البنوك وخاصة الكبرى منها في أنشطة التداول Trading Activities إلى تعرضها إلى مخاطر السوق.

ـ تعّرف مخاطر السوق بأنها الخسائر المحتملة أو الناجمة عن التحركات المعاكسة (Adverse Movements) في أسعار ومعدلات السوق المالي.

ـ تصنف مخاطر السوق إلى أربعة أنواع هي:

1 ـ مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.

2 ـ مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

3 ـ مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية.

4 ـ مخاطر تقلبات أسعار السلع.

ـ وتصنف مخاطر السوق أو مخاطر المركز Position Risks ضمن فئة مخاطر المضاربة Speculative Risk وذلك لأن تغيرات الأسعار يمكن أن ينتج عنها أرباح أو خسائر بالنسبة للبنك.

# ثالثاً ـ مخاطر التشغيل «Operational Risk»[[8]](#footnote-9)

ـ تعتبر مخاطر التشغيل في البنوك من الموضوعات الحديثة نسبيّاً، حيث أن معظم المؤلفات التي غطت المخاطر المصرفية لم تشر إلى مخاطر التشغيل ولكن في السنوات الأخيرة ـ منذ النصف الثاني من التسعينات ـ أصبحت مخاطر التشغيل تستحوذ على اهتمام كثير من المصرفيين وخصوصاً البنوك الكبيرة: حيث أنها طورّت نماذجها الخاصة لقياس مخاطر التشغيل وكيفية التحكم بها وإدارتها لأنها تسبب خسائر مباشرة وغير مباشرة كبيرة للبنك.

ـ وإذا كانت مخاطر الائتمان تثبت لتكون سبباً مباشراً لإفلاس وانهيار البنوك، فإن الفشل الائتماني في معظم الأحيان، لا يكون سوى تراكم لأخطاء ومخاطر تشغيلية عبر الوقت، فدوماً كانت الأسباب الصغيرة ذات نتائج كبيرة، فضياع الحدوة أصاع الحصان، وضياع الحصان أضاع الفارس.

# تعريفها:

ترى لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له معان مختلفة في الصناعة المصرفية، لذلك فإن البنوك تعتمد ولأغراض داخلية على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية، إلا أن لجنة بازل ولأغراض رقابية قامت بتعريفها بأنها «مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن إخفاق أو عدم كفاية كل من:

🟉 العمليات الداخلية.

🟉 العاملين.

🟉 الأنظمة في البنك.

🟉 أحداث خارجية.

ولاشك أن الإدارة السليمة لمخاطر التشغيل إنما تنبع من سياسة سليمة يتم فيها تقسيم أنشطة البنك إلى خطوط أعمال (Business lines).

ويتم رصد الخسائر الناتجة عن كل نشاط أو خط عمل نتيجة مخاطر التشغيل بحيث يمكن خفضها إلى أكبر درجة.

# نماذج عن مخاطر التشغيل:[[9]](#footnote-10)

مما سبق نجد أن مخاطر التشغيل ترتبط بالعمل اليومي للبنك ولذلك فهي واسعة جداً ومتجددة يوم بيوم مع استمرار العمل ومشكلة في البنوك.

ونذكر منها:

ـ اختلاس/ رشوة.

ـ سرقة البنك.

ـ كوارث طبيعية.

ـ احتيال (داخلي أو خارجي).

ـ خطأ من موظفي الكوة (Tellers).

ـ تجاوز الصلاحيات في التداول بالعملات الأجنبية والأوراق المالية.

ـ فشل في أنظمة التكنولوجيا (Hardware – Software).

ـ خسائر قضايا.

ـ إهمال في تنفيذ المهام (نشاط غير ملائم مصرفياً ـ التخير ـ استشارات خاطئة).

ـ إعطاء معلومات سرية عن العملاء.

ـ فقدان وثائق مهمة أو تلفها.

ـ خطأ محاسبي.

ـ إعطاء معلومات لأطراف لا يجوز الإطلاع عليها من باب الخطأ.

**- أمثلة:**

\* من الأمور التي تعني بها مخاطر التشغيل أو من توصيات موظفي هذه الإدارة، أن موظفي الخط الأمامي (Tellers) يجب أن تجرى لهم وبشكل دوري اختبارات نفسية، بحيث أن من لديه منهم مشكلة يجب أن لا يخرج لمقابلة الزبائن لأن ذلك يؤثر سلباً على عملية تقديم الخدمة.

\* أيضاً يعنى موظفو مخاطر التشغيل بدراسة أمور عديدة مثل :

- ضيق مقر الفروع.

- سوء التجهيزات في فروع البنك.

- نوعية الموظفين في الفروع.

\* ولذلك عندما ترفع إدارة المخاطر توصيات الموظفين المختصين فيها بمخاطر التشغيل فإننا لا نستغرب أن نجد من ضمن هذه التوصيات ما يلي:

1- كلما زاد المؤهل العلمي، كلما قلت مخاطر التشغيل عند الشخص.

2- يفضّل زيادة البائعين (Tellers) من النساء لثلاثة أسبابه:

- احتمال الخطأ في عد المال أقل من النساء.

- درجة العدوانية ضد النساء أقل.

- الاحتيال عندهم أقلّ.

ويمكن أن نخلص مما سبق أن الاهتمام بمخاطر التشغيل هو نوع من العمل الوقائي الذي يحاول تلافي وقوع الخطر أو تلافي الخسائر الكبيرة الناجمة عنه.

**رابعاً- مخاطر السيولةLiquidity Risk:[[10]](#footnote-11)**

- تعرف بأنها(( احتمال عدم قدرة المنشأة ( البنك) على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل المطلوب أو الأصول السائلة)).

- وبالنسبة للبنوك تعد إدارة السيولة على مستوى عالي من الأهمية حيث أن الفشل في المحافظة على سيولة الميزانية يعني فشل البنك كمؤسسة مالية.

- وتهتم البنوك وخصوصاً الكبيرة منها بإدارة السيولة والتي تعتبر أحد المكونات الرئيسية لإدارة أصول وخصوم البنك لذلك كوّنت البنوك لجنة لإدارة الأصول والخصوم (ALCO). (Asset Liability Committee)

والتي تهتم بموضوع إدارة السيولة وتراعي في ذلك آجال استحقاقات الأصول والخصوم المختلفة لكي لا تحدث أزمة سيولة.

- إذاً يمكن القول أن مخاطر السيولة تنشأ عند قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة. ومن هذا المفهوم لم يعد تدبير احتياجات السيولة عن طريق تحويل الأصول إلى نقدية هو السبيل الوحيد، بل اتجهت البنوك لتوفير سيولتها عن طريق إدارة جانب الالتزامات من خلال:

- الحصول على ودائع جديدة.

- الاقتراض من السوق المالي أو البنوك المحلية أو الخارجية.

وتتحقق مخطر السيولة نتيجة لعدة عوامل يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:[[11]](#footnote-12)

**1- العوامل الداخلية:**

\* ضعف تخيط السيولة من حيث عدم التنافس بين لأصول والاستخدامات من حيث آجال الاستحقاق.

\* سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة من إمكانية التحويل لأرصدة سائلة.

\* التحوّل المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية يجب الوفاء بها دون وجود موارد كافية.

**2- العوامل الخارجية:**

\* حالة الركود الاقتصادي والتي تؤدي لتعثر المشاريع وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة.

\* الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.

**خامساً- مخاطر أخرى: نذكر منها:[[12]](#footnote-13)**

**أ- المخاطر الإستراتيجية:**

تنشأ نتيجة غياب إستراتيجية مناسبة للبنك، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لإدارة نشاط البنك، وتحقيق أهدافه في الأجلين لقصير والطويل

وينظر إليها من مستويين:

**- المستوى الكلي(Macro Level) :**

هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة.

**- على مستوى الأنشطة (Business Level):**

وهي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات مثل القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار.

**ب- مخاطر الالتزام:**

يقصد بها تعرض البنك لجزاءات ملية أو الحرمان من ممارسة نشاط يعني كأشكال لعقوبات على ارتكابه مخالفات.

**ج- المخاطر القانونية:**

تنشأ في حالة انتهاك القواعد أو القوانين المقررة بمكافحة غسيل الأموال وغيرها من قوانين الدولة التي يعمل ضمنها البنك.

**د- المخاطر السيادية( السياسية):**

وهي المخاطر الناجمة عن سياسة الدولة التي يعمل على أراضيها البنك وشكل الملكية فيها ونوع الدولة تدخلية أم حيادية، وكذلك القوانين والقرارات المفاجئة التي يمكن أن تصدرها حكومات هذه الدولة وتأثيراتها على عمل البنك وأنشطته.

**أمثلة:**

- السبعينات في مصر تم إيقاف قطع الكمبيالات وإيقافه مع التسهيلات بضمان كمبيالات وذلك بسبب انتشار ما سمي بكمبيالات المجاملة.

- مثلاً ما يدخل ضمن الأعمال السيادية للدولة موضوع تمويل الرخص فشركات الاتصالات الموبايل ليس لديها أصول سوى رخصة استثمار الهواء لذلك فهي ذات خطى عالي لعدم وجود ضمان إلا الرخصة، لذلك نجد أن بعض البنوك لا ترفض تمويلها فحسب وإنما حتى دراستها.

**الفصل الثالث**

**عملية إدارة المخاطر المصرفية[[13]](#footnote-14)**

**Bank Risk Management Process**

هناك العديد من الدوافع التي توجد حاجة إلى تطوير نماذج عمل وممارسات مبنية على أساس المخاطر، وذلك ضمن إطار إدارة متكاملة لها موقعها الهام في الهيكل التنظيمي للبنك هي" إدارة المخاطر" ، ومن المتعارف عليه عالمياً أن مدير المخاطر هو الرجل الثاني في البنك بعد المدير العام وفي كثير من البنوك تكون تبعية هذه الإدارة كمحاسبين الإدارة لضمان استقلاليتها في أداء عملها على أكمل وجه وبشكل موضوعي. ولم يعد الاهتمام بإدارة المخاطر قاصراً على مستوى البنك المعني تحسب بل أصبحت السلطات الرقابية الوطنية تهتم بإدارة المخاطر المصرفية ولعل من أهم الدوافع لذلك ه خاصية المخطر النظامية(Systemic Risk) التي ينفرد بها القطاع المصرفي والمقصود بها (( أنه عندما ينهار أحد البنوك فإن ذلك يؤدي إلى أزمة مصرفية تشمل القطاع المصرفي ككل)).

الفلسفة التي تتبناها فإدارة المخاطر:

والتي هي فلسفة المخاطر بحدّ ذاتها، والتي تقوم على عدد من المسلمات المتعارف عليها ويمكن إجمالها فيما يلي:

- المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي.

- المخاطرة هي مصدر لربح متوقع أو خسارة متوقعة.

- فلسفة المخاطر التي يتبناها البنك تكمن في فهم وإدراك المخاطر لا في تجنبها.

- تجنب تركز المخاطر إطلاقاً.

- إن كل عملية أو نشاط يقوم به البنك ينطوي على مخاطر وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع المخاطر، فعندما تواجه أي مؤسسة مخاطر فإن لديها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر منها:

**1- تجنب المخاطر (Avoidance of Risk) :**

يتجنب البنك المخاطر إذا:

\* لم يكن قادراً على تحملها.

\* إذا كان تجنب المخاطر أقل تكلفة من إدارتها.

**2- تحويل المخاطر (Transfer of Risk)**

ويمكن تحويل المخاطر إلى طرف ثالث ولكن بثمن مثل:

- شراء بوليصة تأمين.

- الحصول على ضمانات.

- التحوط.

- الكفالات الحكومية.

**3- قبول المخاطر (Acceptance of Risk):**

يقبل البنك المخاطر إلى استوفيت الشروط التالية:

\* إمكانية تحمل المخاطر.

\* على اعتبار وجود إدارة جيدة للمخاطر في البنك.

\* الفائدة المرجوة من العمليات أو النشاط تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها.

\* إدراكه بأن المخاطر جزء لا يتجزأ من أي عمل تجاري مربح ويمكن تعويضها بشكل مناسب.

**أهداف إدارة المخاطر:**

تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من:

- استيفاء كافة المتطلبات القانونية في كل الأوقات.

- حصر إجمالي التعرض للمخاطر.

- تحديد تركز المخاطر وتلافيه.

**أهم اختصاصات إدارة المخاطر:[[14]](#footnote-15)**

1-إعداد الدراسات الفنية الخاصة بسياسات وضوابط البنك المتعلقة بكافة أنشطته سواء في مجال الائتمان( حد أقصى لحجم المحفظة/ الودائع/ حد للتركزات الكبيرة/ حد أقصى للعميل الواحد / الصناعة)

أو في مجال السيولة من وضع حدود للفجوات الخاصة بالسيولة وسعر الصرف وغير ذلك. ومتابعة الإدارات المعنية لمعرفة مدى التزامها بالحدود المقررة.

2- إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول والخصوم في البنك (ALCO)، حيث أن مدير المخاطر هو أحد أعضائها، ويرأسها غالباً الرئيس التنفيذي للبنك، وبالتالي تشارك إدارة المخاطر في كل ما هو مطلوب من هذه اللجنة كوضع سياسات التوظيف للأصول وتسعير الموارد والاستخدامات وتنميتها وإدارة السيولة وتعديل الخطة الاستراتيجية...).

3- وضع مؤشرات مالية لكل ما هو تكلفة وعائد بعرض تقييم سلامة السياسة المتبعة بالبنك ومدى تحقيقها لأهدافه الاستراتيجية.

4- متابعة متطلبات وتوصيات ومقترحات لجنة بازل(2)، خاصة معيار كغاية رأس المال ومدى التزام البنك بها،وذلك حرصاً على تنافسية واستمرارية البنك وانسجامه مع السوق المصرفية الدولية.

5- إعداد المؤشرات والجداول المعتمدة لقياس وتحليل كل نوع من المخاطر.

6- تجميع بيانات دورية عن المخاطر وتحليلها.

7- العمل كنقطة مرجعية، وحلقة تنسيق مركزية فيما بين البنك والسلطات الرقابية الوطنية.

8- وضع المؤشرات الخاصة بقياس وتقييم مدى سلامة أداء البنك ( مؤشرات الإنذار المبكر).

9- رفع تقارير دورية للإدارة العليا حول:

- حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك من ممارسة الأنشطة المختلفة.

- التوصيات والاقتراحات المناسبة للحد من هذه المخاطر.

**أولويات إدارة المخاطر:**

تركز إدارة المخاطر على الجوانب التالية:

1- المخاطر الائتمانية التي ينطوي عليها الإقراض الشخصي أو إقراض الشركات.

2- مخاطر السيولة.

3- مخاطر السوق وخاصة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف.

4- مخاطر التشغيل.

5- مخاطر أخرى.

طبعاً تتم مراجعة الأولويات بصفة دورية وتعدل بحسب أهمية المخاطر وعلاقتها بإجمالي تعرض البنك للمخاطر.

**خطوات إدارة المخاطر:[[15]](#footnote-16)**

**1- تحديد المخاطر (Risk Identification):**

حيث أن كل منتج أو خدم يقدمها البنك ينطوي على عدة مخاطر

مثلاًً هناك أربعة أنواع مخطر في حل منح قرض وهي:

مخاطر الإقراض- مخاطر سعر الفائدة- مخاطر سيولة- مخاطر تشغيلية.

لذلك يجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة كل.

**2- قياس المخاطر(Risk Measurement):**

حيث أن كل نوع من المخاطر يجب النظر إليه من ثلاثة أبعاد هي:

( حجمه-احتمالية الحدوث لهذا النوع من المخاطر).

والشكل التالي يوضح مقياس المخاطر التي يتعرض لها أي بنك:[[16]](#footnote-17)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **النسبة ( المؤشر)** | **مؤشرات العام الحالي** | **مؤشرات العام السابق** | **مؤشرات معيارية** | **البنوك المناظرة** |
| أولاً- مخاطر الائتمان  - صافي أعباء القروض/إجمالي القروض  - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها  - مخصص الديون المشكوك بتحصيلها/ قروض استحقت ولم تسدد  - مخصص الديون المشكوك بتحصيلها/إجمالي القروض غير المنتظمة | ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  × |
| ثانياً- مخاطر السيولة:  - إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول  - الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول  - الخصوم لمتقلبة/ إجمالي الأصول  - الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة/إجمالي الأصول  - صافي القروض/إجمالي الأصول | ×  ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  ×  × |
| ثالثاً: مخاطر سعر الفائدة  - الأصول الحساسة تجاه الفائدة/ إجمالي الأصول  3 شهور  سنة  - الخصوم الحساسة تجاه الفائدة/إجمالي الأصول  3 شهور  سنة  - الأصول الحساسة- الخصوم الحساسة  3 شهور  سنة | ×  ×  ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  ×  ×  × |
| رابعاً- مخاطر التشغيل:  - إجمالي الأصول / عدد العمال  - مصروفات العمالة / عدد العمال | ×  × | ×  × | ×  × | ×  × |
| خامساً: مخاطر سعر الصرف  - المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية  - إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية | ×  × | ×  × | ×  × | ×  × |
| سادساً: مخاطر رأس المال  - إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول  - توزيعات الأرباح النقدية/ صافي الدخل  - معدل النمو في الشريحة الأولى لرأس المال  - القاعدة الرأسمالية/ الأصول الخطرة  - الشريحة الأولى لرأس المال/ الأصول الخطرة | ×  ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  ×  × | ×  ×  ×  ×  × |

**3- ضبط المخاطر (Risk Control):**

حيث أن هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر، على الأقل لتجنب آثارهم العكسية وهي:

- تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات.

- تقليل المخاطر.

- إلغاء أثر هذه المخاطر.

مثلاًً: عندما نتحدث عن ضبط وإدارة مخاطر الائتمان فإن ذلك يعني عملية مستمرة تبدأ قبل منح الائتمان مروراً بفترة استغلال التسهيلات وحتى نهاية الائتمان.

فقبل منح الائتمان يجب التأكد من الجدارة الائتمانية للعميل والتي يطلق عليها (5C'S) وهي:

- شخصية المقترضين Character

- المقدرة على السداد Capacity

- الملاءة المالية Capital

- الضمانات Collateral

- الظروف المحيطة Conditions

وعيه يتم اتخاذ قرار المنح وبعد اتخاذه يجب متابعة توقيعات العملاء على العقود وإجراء تحليل وتقييم دوري للعميل ( كل 6 أشهر مثلاً) وعمل زيارات ميدانية لهم كل فترة لمعرفة تطورات الأعمال.

وللحد وتجنب مخاطر الائتمان فإنه يتم:

- تحديد حدّ كل مخاطرة ائتمانية على مستوى العميل/ النشاط/ المنطقة/ الصناعية.

- لا يتم تحويل الائتمان لحساب المقترض إلا بعد استيفاء كل المستندات والضمانات.

- لا يجب أن يتعدى الائتمان المنوح حدود المبالغ التي تمت الموافقة عليها.

- لا يتم منح القروض أبداً لأغراض غير قانونية( أهمية الغرض من الائتمان).

**4- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring):**

توفير نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة ومراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك (( توقف عميل عن السداد مثلاً).

وبشكل عام فإن ذلك يعني تطوير أنظمة التقارير في البنك والتي تبين التغيرات المعاكسة في المخطر ووضعها وما هي الاستعدادات المتوفرة للتعامل مع هذه المتغيرات.

إن عمل إدارة لمخاطر ودرجة تصنيفها كإدارة قوية أو ضعيفة يؤثر على عمل البنك ككل وعلى درجة تصنيفه بين البنوك الأخرى.

**الفصل الرابع**

***لمحة عن اتفاقية بازل[[17]](#footnote-18)***

كان الدافع الأساسي وراء إيجاد اتفاقية بازل، هو مخاوف حكام المصارف المركزية في دول العشرة الكبار من تدني رأسمال المصارف إلى مستويات خطيرة بعد الآثار الخطيرة التي ولدتها أزمة المديونية العالمية التي عصفت بأمريكا اللاتينية حين أعلنت الأرجنتين والمكسيك إفلاس بنوكها والتوقف عن سداد ديونها وتلتها في ذلك دول كثيرة، فجاءت هذه الاتفاقية ( بازل الأولى) لتضع حدوداً دنيا لرأسمال المصارف، كخطوة لتعزيز سلامة واستقرار النظم المصرفية العالمية وتقوية المنافسة بين المصارف.

**\* تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:**

يمكن القول أن هذه اللجنة هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا ولابد من الإشارة إلى أن هذه اللجنة هي لجنة استشارية لا تستند إلى أي اتفاقيات دولية.

- تتكون اللجنة من (13) عضواً هم:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| 1- إيطالية  2- بلجيكا  3- ألمانيا  4- سويسرا  5- لوكسمبورغ | 6- الولايات المتحدة  7- هولندا  8- كندا  9- إسبانيا  10- السويد | 11- بريطانيا  12- اليابان  13- فرنسا |

- وتجتمع اللجنة دورياً أربع مرات في السنة، والسكرتارية الدائمة لها فيبنك التسويات الدولية (BIS) في بازل.

كما يوجد لديها حوالي (30) مجموعة عمل فنية.

- تقوم بإعداد معايير رقابة وإرشادات عامة، وتوصيات حول أفضل الممارسات الرقابي المصرفية، ومع أنه لا يوجد لها قوة قانونية، إلا أن معاييرها مقبولة دولياً ، وهي مقبولة في أكثر من /155/ دولة.

- نشأت اتفاقية بازل الأولى( بازل I) عام 1988، والتي أقرت بالمعيار الموحد لكفاية رأس المال والذي يضع حداً أدنى لرأس المال الواجب على البنوك الاحتفاظ به انطلاقاً من العلاقة بين رأس المال وبين الأصول والالتزامات الخطرة وتم تحديد النسبة بـ(8%) بحلول نهاية ديسمبر 1992 وتتيح الاتفاقية لأي دولة أن تكون أكثر تشدداً.

إذاً الفكرة الأساسية لبازل(I) بأن لا يقل الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي عن 8% من الموجودات المرجحة بالمخاطر

وتحسب متطلبات رأس المال كما يلي:

إجمالي رأس المال

ــــــــــــــــــــــــــــــــــ < = 8%

الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان+(12.5× رأس المال لتغطية مخاطر السوق

- إلا أنه وبسبب العديد من لثغرات التي اعترت اتفاقية بازل الأولى ونذكر منها:

1- بأنها لم تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

2- الفرق كبير بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي.

3- التطورات الجديدة في الأسواق المالية مثلاً( الأدوات المالية).

4- ظهور مخاطر جديدة وتحسن الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس المخاطر وإدارتها.

لذلك فقد قامت لجنة بازل خلال الفترة من يونيو 1999 وحتى يونيو2004 بإصدار العديد من التوصيات التي تمخضت في نهاية الأمر بصدور الوثيقة النهائية لمقررات بازل (2) في يونيو 2004 وقد أعطت للبنوك فترة توفيق أوضاع حتى نهاية عام 2006 ليتم العمل بها اعتباراً من بداية 2007.

وتمحورت بازل (2) حول الدعائم التالية:

**الدعامة الأولى: متطلبات رأس المال**

حيث يتم حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقررات الجديدة كما يلي:

رأس المال بمفهومه الشامل

ــــــــــــــــــــــــــــــــــ< = 8%

الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان+12.5× رأس المال لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية

وهكذا نجد أن الوصول لهذا المعدل لم يعد يتطلب قياس مخاطر الائتمان وإنما أيضاً مخاطر السوق ومخاطر التشغيل( إضافة) وقد حددت بازل(2) طرق لقياس كل منها.

**الدعامة الثانية:**

وتتمثل بعملية المراجعة الإشرافية للتأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية مخاطر البنك وإستراتيجيته.

وفي هذا المجال تقترح اللجنة ما يلي:

1- أن تفرض السلطة الرقابية في الدولة التي تتسم باقتصاد متقلب ومؤثر حداً أدنى لعدل كفاية رأس المال أعلى من لحد الأدنى المقرر في الدول الأخرى.

2- مطالبة بعض البنوك بحد أدنى لمعدل كفاية رأس المال يفوق الحد الأدنى المقرر لباقي البنوك في الدولة اعتماداً على العديد من العوامل منها:

\* طبيعة مكونات رأس مال البنك ونشاطه.

\* مقدرة البنك على توفير رأس مال إضافي.

\* مدى دعم كبار المساهمين فيه لهذا المجال.

3- مطالبة البنوك بأن يوجد لديها نظام تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لكل سوق وكل نشاط يتعامل به البنك.

4- ينبغي على السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع تدهور رأسمال البنك إلى ما دون المطلوب.

5- ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل بمستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال التنظيمي.

**الدعامة الثالثة: انضباط السوق( الإفصاح):**

وذلك لإتاحة مزيد من المعلومات للمشاركين في السوق

تسهم في إمكانية تقييمهم لمدى كفاية رأسمال البنك من خلال الإفصاح عن هيكل رأس المال ومخاطرة وحجمها وسياساته المحاسبية ومخصصاته واستراتجياته للتعامل مع المخاطر وطريقته لتقدير حجم رأس المال المتطلب.

وهكذا نجد أن أوجه الخلاف بين بازل I وبازل II كانت في إضافة:

- مخاطر التشغيل.

- والدعامتين الثانية والثالثة.

- بالإضافة إلى توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية.

والشكل التالي يلقي الضوء على ما سلف:[[18]](#footnote-19)

بازل I

مشروع: 1988

حيز التنفيذ:1998

مخاطر الائتمان

بازل II

مشروع: 1999

حيز التنفيذ:1998بداية2007

مخاطر الائتمان

( منهجيات جديدة)

+

مخاطر السوق

( لا تتغير)

+

مخاطر التشغيل

( جديد)

المجالات التي تحتاج مجهوداً كبيراً

من البنوك لتطيق بازل II

**الخاتمة: *\* رأي \****

ي دراسة أجرتها (KBMJ) – شركة مالية- أن 90% من أصل 400مدير مصرفي في عدد من دول العالم- تم استطلاع رأيهم، أعادوا النظر أو يخططون لإعادة النظر في أسلوبهم المتبع لإدارة المخاطر، وذلك لأن هناك شكوكاً بتناذر البنوك التي خضعت للدراسة بأن ضعف إدارة المخاطر السبب الرئيسي وراء الأزمة الائتمانية.[[19]](#footnote-20)

لذلك يجب أن تكون إدارة لمخاطر أحد أهم أولويات المؤسسات المالية في المرحلة المقبلة، خاصة عندما نعترف بأن الأزمة الحالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، وأزاحت بالعديد من الشركات والبنوك وربما الدول عن مواقع اقتصادية احتلتها لفترات طويلة، إنما هي بالدرجة الأولى: أزمة سيولة، عندما نقرّ بذلك، فإننا نعود تلقائياً إلى أهم اختصاصات إدارة المخاطر وهي المشاركة في إدارة الأصول والخصوم للبنك والتي تضطلع أوتوماتيكياً بمهمة وضع أفضل نماذج وأساليب إدارة السيولة.

وعند البحث في أهم أسباب الأزمة المالية العالمية، نجد أن هذه الأزمة جاءت على يد الاقتصاد المالي هذه المرة، وذلك كنتيجة للممارسات غير السليمة التي قامت بها المؤسسات المالية والتي كانت نتيجة طبيعة لضعف الرقابة النقدية عليها.[[20]](#footnote-21)

لذلك انطلاقاً من كل ما سبق، ولما كان القطاع المصرفي السوري، يخطو أولى خطواته، مع صدور القانون 28 لعام 2001 الذي أجاز تأسيس المصارف الخاصة في سورية، كان لابد من الربط بين الواقع الذي يعيشه القطاع المصرفي السوري وموضوع البحث وذلك من خلال التأكيد، على ضرورة أن تقوم السلطات الرقابية ممثلة بمفوضية البنك المركزي بأن تفرض على المصارف كافة انتهاج سياسات موضوعية عملية في قياس وتقييم وإدارة المخاطر.

خاصة وأن الأزمة العالمية برهنت على أنه لا أحد من آثارها بمأمن.

لذلك وجب على البنك المركزي واستكمالاً لمسيرة الإصلاح الشامل التي ينتهجها أن يكملها بخطوات فعلية في مجال تقوية الرقابة على المصارف الخاصة. وتطوير كوادر المفوضية ليكونوا على مستوى هذه الرقابة.

وقد أصدر البنك المركزي العديد من القرارات والقوانين التي نصت في هذا المجال، نذكر منها:

- تعليمات الرقابة المصرفية الخاصة بتحديد نسب السيولة الكافية لدى المصارف والصادرة بتاريخ 19/9/2004.

- تعليمات الرقابة المصرفية الخاصة بمحتويات ملف التسهيلات الائتمانية الصادرة بتاريخ 19/12/2004.

- القرار 101 بتاريخ 2/1/2005 والخاص بتحديد الحد الأقصى للتسليفات المسموح بها للمصارف.

- وكذلك القرارات والتعليمات الخاصة بالمخاطر التشغيلية وغيرها وكلها مرفقة في نهاية البحث.

إلا أن الطريق لا زال في بدايته ولا زال يحتاج الكثير من الجهود ليكون ممهداً وصالحاً لمواصلة السير عليه بخطى ثابتة تحقق المأمول من هذا القطاع الذي تصدق فيه مقوله أنه ( إذا كان النقد هو دم الاقتصاد، فإن القطاع المصرفي هو شريانه).

**تمت بعون الله**

**دمشق 17/6/2009**

الملحق

**قائمة المراجع:**

**الكتب:**

1- خريطة طريق تطبيق بازل II في المصارف العربية.

إعداد:د. عماد أمين شهاب- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية- 2008.

2- دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية- موسوعة بازل II- الجزء الثاني

د. نبيل حشاد- اتحاد المصارف العربية 2005.

3- أسس العمل المصرفي- د. محمد نضال الشعار.

4- قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي- أ.سمير الخطيب

الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية – 2005.

5- سلسلة إدارة المخاطر الائتمانية- د. خالد أمين عبد الله.

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية- 2002.

6- إدارة المخاطر في المؤسسات المالية – د. رغيد قصوعة- جامعة دمشق2008.

7- أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر – د. إبراهيم الكراسنة.صندوق النقد العربي / معهد السياسات الاقتصادية- أبو ظبي 2006 .

**الدراسات والأبحاث:**

1- إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها- إعداد اللجنة العربية للرقابة المصرفية- صندوق النقد العربي- أبو ظبي-2004.

2- الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية- صندوق النقد العربي أبو ظبي- 2004- د. جاسم المناعي.

3- بحث حول اتفاقية بازل لكفاية رأس المال – الباحث: تومي إبراهيم بسكرة- منتدى التمويل الإسلامي-2009.

**المجلات:**

1- مجلة الاقتصاد الإسلامي- العدد 337 ، 2009.

**المواقع الالكترونية:**

1- [www.eltwhed.com](http://www.eltwhed.com)

2- [www.alept.com](http://www.alept.com)

1. ورقة عمل الملامح الأساسية لاتفاق بازل والدول النامية – صندوق النقد العربي – دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية – د.نيل حشاد بتصرف [↑](#footnote-ref-2)
2. نفس المرجع السابق و خريطة طريق لتطبيق بازل في المصارف العربية د.عماد أمين شهاب [↑](#footnote-ref-3)
3. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية.... د. نبيل حشاد بتصرّف. [↑](#footnote-ref-4)
4. نفس المرجع السابق بتصرّف. [↑](#footnote-ref-5)
5. خريطة طريق تطبيق بازل ـ II في المصارف العربية ـ د. عمد أمين شهاب. [↑](#footnote-ref-6)
6. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية د. نبيل حشاد.

   قياس وإدارة المخاطر بالبنوك أ. سمير الخطيب بتصرّف. [↑](#footnote-ref-7)
7. إطار إدارة المخاطرة الائتمانية ـ الجزء الأول من سلسلة إدارة المخاطرة الائتمانية تقريب د. خالد أمين عبد الله ـ الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. [↑](#footnote-ref-8)
8. دراسة حول إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها اللجنة العربية للرقابة المصرفية ـ صندوق النقد العربي 2004. [↑](#footnote-ref-9)
9. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ـ أ. سمير الخطيب. [↑](#footnote-ref-10)
10. : دليلك إلى إدارة لمخاطر المصرفية- د. نبيل حشّاد. [↑](#footnote-ref-11)
11. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك- أ. سمير الخطيب. [↑](#footnote-ref-12)
12. نفس المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-13)
13. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك أ. سمير الخطيب.

    دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية د. نبيل حشاد.

    أطر أساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر – دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي – أبو ظبي 2006. [↑](#footnote-ref-14)
14. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – أ.سمير الخطيب. [↑](#footnote-ref-15)
15. أطر أساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر – دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي – أبو ظبي 2006. [↑](#footnote-ref-16)
16. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – أ.سمير الخطيب. [↑](#footnote-ref-17)
17. بحث حول اتفاقية بازل لكفاية رأس المال- إعداد الباحث تومي إبراهيم بسكرة- منتدى التمويل الإسلامي

    أسس العمل المصرفي د.محمد نضال الشعار

    قياس وإدارة الخاطر بالبنوك أ.سمير الخطيب. [↑](#footnote-ref-18)
18. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية - د. نبيل حشاد. [↑](#footnote-ref-19)
19. [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com) [↑](#footnote-ref-20)
20. الأزمة المالية العالمية- مجلة الاقتصاد الإسلامي- العدد 337-2009. [↑](#footnote-ref-21)